في ظل العولمة: إعادة اكتشاف الحدود بين نزعة التعاون الاقتصادي والهاجس الأمني

In The Age Of Globalization: The Reinvention Of Borders Between Economic Cooperation Trend and Security Obsession

عتامنة رشيد *
جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل
rachid.atamna@univ-jijel.dz

زويوش حسام الدين
جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل
zouiouchehou@gmail.com

تاريخ الإيداع:2021/05/08	تاريخ المراجعة:2021/06/10	تاريخ القبول:2021/06/27

ملخص:

كان للحدود السياسية دورا في نشأة الدولة القومية، لذلك بقي لهذه الحدود أهمية جيوسياسية، تجد من يمنحها الاعتبار الكبير الى يومنا هذا. بيد أن تطور العلاقات الدولية، بين عظم المكاسب التي تجنها الدول من تفكيك هذه الحدود، والتقليص من قداستها. ووفق التحليل الوظيفي، يحدث الانتشار من التعاون ليشمل مختلف العمليات العابرة للحدود، بما ينتج مستوى من الرفاه لا تقبل المجتمعات العودة عنه. باستخدام مقاربات التحليل في السياسة الدولية، كمدخل النظام، والوظيفية، والتكامل الاقليمي، والاعتماد المتبادل، أمكن تحليل الموضوع المثار، والذي ينطوي على جدل واسع في مجاله.

الكلمات المفتاحية: الحدود؛ التعاون الاقليمي؛ الأمن؛ المكاسب؛ العمليات العابرة.

Abstract:

Political borders played an important geopolitical in the funding of national state. Whereas the international relations have been changing and developing different natures of system and interaction between states. This changing nature has resulted various mechanisms of cooperation across borders, by which a great amount of gains have been acquired by dismantling borders.

According to functional approach, the spillover of interaction crossing borders is a dynamic and continuing process, where cooperating societies will prefer the gains of interdependence. Rather the return to "borders worship".

To improve analysis of this thematic various approaches of methodology, such as the international system analysis, foreign policy, international political economy, functional cooperation, and regional integration process, are used to consolidate the study issue.

Keywords: Borders; economic cooperation; Profits; Security; Transnational Transactions.

* المُؤلف المُراسِل.

-مقدمة:

في نظرية العلاقات الدولية، تبين للباحثين والمنظرين، بأن الحدود بين الدول فقدت قدرا كبيرا من أهميتها السياسية، وهذا منذ أن بدأ التبادل والتدفق عبر هذه الحدود، يأخذ منحى تصاعديا وزيادة متسارعة في حجمه ووتيرته. يمكن الحديث عن هذا بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت فترة الستينات برهنت على احتواءها لنتائج الاعتماد المتبادل، وحيثيات التعاون والمكاسب الملموسة، من إزالة الحواجز الجمركية بين الدول المتعاونة تجاريا. لقد أوضح منظرو التكامل بأن للتعاون الإقليمي، خاصية الانتشار، وهي التي عملت كعامل مكن من زيادة الأهمية لإزالة الحدود الاقتصادية والسياسية، استجابة للملموس من مكاسب التبادل المتدفق عبر هذه الحدود، وكان ذلك أيضا بالمعنى الذي حدده أصحاب الاعتماد المتبادل، حينما تلمس الدول عائدات التعاون الاقتصادي، ستزيد من تفكيك الحدود.

ولكن وليس كقصور في أطروحات أصحاب التعاون الإقليمي، سواء أصحاب التكامل، أصحاب الاعتماد المتبادل، ككل مرحلة تعجز فيها الاقتصاديات عن الاستجابة للطلبات الاجتماعية، ومعها الحكومات هشة الشرعية، فإنها تبزغ ظروف وبيئات، يتم فيها الدعوة الى احياء الحدود.

لقد تعالت الدعاوى من قبل تيارات سياسية، وأيديولوجيات شعبوية، ويمينية في دول النظام الرأسمالي على موجتين، كانت أولاهما في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011، والثانية في نتائج الأزمة المالية-الاقتصادية العالمية سنة 2008. حيث اقتربت هذه التيارات من السلطة ومنها من بلغ سدة السلطة فعلا، في عدد من الدول في أوربا وأمريكا الشمالية.

من الواضح جليا أن قوى عظمى وكبرى ظلت لقرون تنادي بحرية التجارة، ورفع الحواجز أمامها، وبمكافحة الوطنيات الاقتصادية، بمعنى إزالة الحدود والتقليل من أهميتها، من أجل التمتع بمكاسب التحرير، وادامة الهيمنة على النظام التجاري العالمي، ولكنها في ظل التغير الحاصل في توزيع القوة، وجدت نفسها تنادي بوطنية شوفينية، مشددة على إعادة النظر في الحدود، وربما اعادتها الى نفس المكانة التي كانت عليها في مرحلة ما بعد واستفالي، وبدايات الدولة القومية.

من الملاحظ في العلاقات الأمريكية الصينية في المرحلة الراهنة، طغيان النزعة الحدودية لدى الولايات المتحدة، في محاولة لإعادة إرساء علاقات الطرفين، وهذا في ظل التسارع في تعاظم القوة الاقتصادية للصين. وقد أصبح جليا التأكيد على أن الحمائية راسخة في الاستراتيجية التي تتبعها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، لاسيما الجمهورية منها، فإدارة الرئيس دونالد ترمب، بغية التخفيف من جسامة الاختلال في ميزان التجارة مع الصين.

من جانب اخر لعله يبدو عبثا الحديث عن الحدود الاقليمية للدول، في القرن الحادي والعشرين، ودليل ذلك حجم التبادل والتدفقات المادية وغير المادية التي تعبر ما يعرف بالحدود يوميا، بين مختلف الدول والقارات، وحجم التدفق هذا ليس فقط غير قابل للتحكم بل هو يشمل حتى المعلومات والعقائد والثقافات والعلاقات الاجتماعية، بما يبرهن على عدم جدوى التفكير في إعادة تقوية الحدود بين الدول، بل يؤكد على إمكانية أن تسبب تلك النزعات كثيرا من التداعيات غير المحمودة على مختلف الأنشطة الاقتصادية والسياسية.

تعد الحدود مفهوما قانونيا يحدد اختصاص الدولة القضائي على اقليم ترابي ما. ولكنه مرتبط كذلك بممارسة السلطة، والنشاط الاقتصادي، لذلك كثيرا ما كانت محل نزاع وصراعات مسلحة، بين الدول المتجاورة، وقد قل تاريخيا أن يجد اي باحث في هذا الموضوع، أن دولتين قوميتين متجاورتين، لم ينشب بينهما نزاع حدودي، ولو لفترة وجيزة من تاريخهما المشترك.

الملاحظ أن هذه الحدود القانونية، السياسية، والاقتصادية في نفس الوقت، ظهرت بتراكمات تاريخية، وفي بعض الحالات كانت العوامل الجيوسياسية مهمة في تكوينها، بينما في بعض الحالات الاخرى، لعبت الثقافات والأديان، وكذلك المكاسب الاقتصادية دورها المهيمن في تكوين هذه الحدود.

في عصر العولمة يتجه المنهج الوظيفي الى تحليل هذه الجدلية، المتمحورة حول ما يمكن اعتباره الأهمية الجيوسياسية والأمنية للحدود، تلك التي ظهرت كنتيجة لتداعيات هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وصولا الى الأهمية الاقتصادية لها، والتي تجسدت في اتباع السياسات التجارية الحمائية_ العودة الى المركنتلية. وفي سياق هذا، يتجلى أن اعتبار المنهج الوظيفي لهذه الحدود، في عصر العولمة، مسألة رجعية، بعد التراجع عن المكاسب من التعاون، والتدفقات السلعية والخدمية. والرأسمالية، والتي تجسدت في سياسات التحرير والأسواق المشتركة، الى مزيد من التأكيد على هذه الحدود، تدعيم هذه الحدود، التعاون على ادارة مشتركة لهذه الحدود، والأكثر من ذلك التعاون على ادارة الاثار الأمنية(عبور الجماعات الارهابية) ، الاجتماعية(عبور المهاجرين)، القانونية(عبور المجرمين)، الاقتصادية (عبور السلع والخدمات غير المتفق عليها)، لهذه الحدود.

1-تحديد الإشكالية:

في العلاقات بين الدول يتبين أن للتعاون دورا محوريا في التخفيض من أهمية الحدود وازالتها بالنظر الى الثروات الضخمة المحصلة كعائدات من التعاون الاقتصادي العابر لهذه الحدود. بيد أن الأزمات الأمنية والاقتصادية، بينت وضعا ممزوجا بمختلف المخاطر التي تنجر عن إزالة الحدود والتخلص منها، حيث تبزغ نزعات أمنية وقومية، تهمل الفوائد الاقتصادية لإزالة الحدود، أمام المكاسب الأمنية في تقويتها. وفق هذا نطرح الأسئلة:

هل حدود قوية تعني بالنتيجة أمما امنة؟

هل يمكن اهمال الفوائد المحصلة اقتصاديا من إزالة الحدود مقابل الشعور بالأمن؟

هل لدى تيارات النزعة الأمنية قدرة على إعادة أهمية الحدود الى سابق عهدها؟

1-2-الفرضيات:

تتراجع الأهمية الجيوسياسية للحدود كلما تعمق التعاون بين ليشمل التفاعلات الأمنية والاقتصادية.

يتزايد الاهتمام بالحدود القوية، ابان الأزمات الاقتصادية والمصاعب الأمنية.

تأثرت الحدود دوما بطبيعة النظام الدولي، وباتجاهات الصراع الأيديولوجي.

1 -3-المنهجية:

حسب طبيعة الموضوع الذي ندرسه في هذا المقال، فان منهجها مركبا من مختلف مقاربات البحث والتحليل المعهودة في حقل العلاقات الدولية، ضروري للسيطرة على كافة جوانبه، وعلاقاته

المتشابكة، مع مختلف المستويات في التحليل، بين الإقليمي والدولي-العالمي، وكذلك اختلاف مجالات التحليل مثل النظام الدولي، الدواعي الأمنية، الأهداف الاقتصادية، التحالفات، وتفاعل السياسة الخارجية.

بذلك نكون أمام حتمية استخدام نظرية العلاقات الدولية، منهج التحليل النسقي لدراسة النظام الدولي، مقاربة تحليل النزاعات الدولية، منهج التحليل الوظيفي في دراسة مسارات التكامل والتعاون الاقليميين، مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي وغيرها.

2-الأهمية السياسية والاقتصادية للحدود" أطروحة مركنتيلية":

تمثل الحدود الدولية مسرح تفاعل السياسات الخارجية للدول، ويتضمن التفاعل جميع رغبات الدول الخارجية، السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية، وهي تصطدم في رغبتها في التفاعل مع غيرها، بهذه الحدود المتضمنة لما هو مسموح القيام به، وكذلك ما هو غير مسموح القيام به، ولذلك هي كثيرا ما كانت محل نزاع وحروب من جهة، وكثيرا ما كانت مسرح تعاون وتحالف من جهة أخرى.[1]

وهي بهذا الخصوص تمثل مدخلا لدراسة النظام الدولي، ومعرفة اتجاهاته، من خلال الوظائف التي تؤديها، والمراحل التي مر بها، حيث تم الانتقال من حدود 66 دولة بعد الحرب العالمية الثانية، الى حدود 125 دولة في أقل من العشرين سنة الموالية[2]، ثم الى أكثر من 200 في الوقت الراهن.، مع طبيعة متغيرة للنظام في كل مرحلة، يتبين أن الدول كانت غالبا ما تخشى ما يأتي من الحدود، الى أن وصلنا الى مرحلة جني العوائد، والاطمئنان من أن التخفيض من اهتمام الدول بحدودها، يمكن أن يحمل ملامح عصر جديد، تضمحل فيه الحروب الحدودية لصالح ازدهار اقتصادي يقوم على وقع هذا التخفيض. [2]

في التكون التاريخي للحدود، ظهرت الدولة القومية، معتمدة على مفهوم الحدود والذي يشمل الثقافة، والدين، والتاريخ، والسيادة، والأمن، والنشاط الاقتصادي. وتمسك الدولة القومية بالحدود، نابع من أهمية السيادة القومية، والتي لا يمكن التنازل عنها بأي شكل، أو تحت أي ظرف من ظروف العلاقات بين الدول.

وفي أوج قوة الدولة القومية، وهيمنتها على واقع العلاقات، كانت الحدود تؤدي وظيفتها الأمنية، انطلاقا من اعتبارات المصالح القومية، فكلما كانت الحدود محكمة الاقفال، انعكس ذلك على تماسك وصون السيادة القومية، وتدعم الأمن القومي، ومعه يحمى النشاط الاقتصادي القومي، بما عرف بالسياسات التجارية الحمائية. وبعد قرنين

---

[1]-Starr, Harvey, and Benjamin A. Most. "**The Substance and Study of Borders in International Relations Research**." *International Studies Quarterly*, vol. 20, no. 4, 1976, pp. 581–620. *JSTOR*, www.jstor.org/stable/2600341. Accessed 25 Sept. 2020. Visit:26/09/2020.

[2]- Kerry Goettlich **The rise of linear borders in world politics**. European Journal of International Relations. 2019, Vol. 25(1) 203–228 . p. 203.

من الزمن، وضمن سياسات تحرير التبادل، وتفاهمات دولية، وإصرار كبير من الدول المتحالفة، يجد الباحثون عودة هذه الرؤية الى الحدود، وتتداعم ركائزها في سياسات القوى التجارية العالمية، في يومنا هذا.[1]

لقد ظلت الحدود على تلك الأهمية الجيوستراتيجية، تحكم السياسات الخارجية للدولة القومية، فقد حددت مصالحها، ما حددت أمنها القومي، وبالرغم من الفرق بين السيادة القومية والحدود، الا أن الأخيرة تربعت على قدر جلل من الأهمية، كانت قد اكتسبته من انسحابها على الهوية الوطنية، والثقافة القومية، وممارسة السلطة السياسية، بموجب معاهدة واستفالي[2]. بيد أن مفهوم السيادة قد نزح من أن تكون مرتبطة بالملك، نحو ارتباطها بالشعب، في المراحل التي تلت الثورة الفرنسية، وهذا قد ألقى بظلاله على الأهمية الجيوسياسية للحدود، حيث أن تأثر السيادة بهذه التحولات، طور من مفهوم "القومية"، كما طور من مفهوم الهوية القومية[3] ، وبكل بساطة سيطور من الأهمية الجيوسياسية للحدود، الأمر الذي سيدفعها رفقة عوامل أخرى، الى مزيد من التفكك و التراجع في اعتبارات الهوية المرتبطة بها، وفي قدرتها على توفير الأمن والازدهار الاقتصادي المنشود، تحديدا بعد غزو الأقاليم ما وراء البحار، والثورة الصناعية وما أنتجته من قوة التجارة الخارجية[4].

لقد سرعت ضرورات فتح الأسواق الخارجية، بالانتقال الى وضع يمتاز بظهور ديناميكية جديدة للرفاه الليبرالي، الاقتصادي والاجتماعي، فما كان مرتبطا بحدود قوية، عندما ارتبط الأمن بالحدود القوية، وحماية الصناعة القومية، فانه اعتبارا من بزوغ عصر الثورة الصناعية، لن يكون لهذه الحدود نفس القدر من هذه الأهمية، بل و وظائف أقل مما كان الأمر عليه بكثير، حيث سيبدأ وفق تقسيم كريشنر ، دور مهم للنمو الاقتصادي، وللموارد المادية، كما للموارد المعرفية، أهمية متزايدة في توفير الأمن[5].

3_مرحلة التحول في الأهمية الجيوسياسية للحدود: أطروحة "ليبرالية":

نشأ النظام الليبرالي وظهر على أنه نظام في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لكن أرضيته الأدبية والأيديولوجية، تجد أساسها في أطروحات الليبرالية المرافقة للثورة الصناعية، ويمثل مؤلف أدام سميث "الثروة بين الأمم" النبراس الذي استنارت به الليبرالية الاقتصادية، وبسرعة انتشارها تأسس النظام الاقتصادي، القائم على مبدأ "دعه يعمل اتركه يمر"، وهو المبدأ الأول في هدم قواعد الحدود بالمفهوم المركنتيلي، وبداية عصر حرية النشاط والتجارة، البحث عن مؤسسة نظام العلاقات الدولية، الأمن التعاوني، العالم الديموقراطي، التغير نحو ارفاه، التسوية التعاونية للأزمات، وغيرها من الاليات التي يعمل بها نظام حدود أقل مع تجارة أكثر[6].

استمر التطور في النظام الليبرالي، ومعه تطور وضع الحدود، فكلما توطدت اليات عمل النظام التعاوني، كلما تداعى ذلك على مزيد من التفكيك للحدود، حتى ظهرت مناطق التجارة الحر، والاتحادات الجمركية، واتحادات

---

(1)- George Costas Georgiou. **From Mercantilism to Exclusive Economic Zones: How Nation-States Have Laid Claim to the World's Resources.** Mediterranean Quarterly 27(3). Pp 6-37. P.12
(2) -Ibid. p. 16
(3) -Ibid. p. 6
(4) -Ibid. p. 12
(5) -Ibid. p. 14
(6)-. Introduction to International Relations: Theories and Approaches. OUP Oxford. 2015. P. 61George Sørensen

النظم المالية، والنظم النقدية، وتعميم مفهوم السيادة المشاركة. لقد أصبحت الحدود مسرح تعاون، بالرغم من استمرار حالة التخوف من جميع خطواته، ذلك أن النظام اللبرالي، احتوى نظاما أمنيا عابرا للحدود، نظاما اقتصاديا عابرا للحدود، ونظام حقوق انسان كذلك عابر للحدود، لكن ما رافقه من عائدات ملموسة اجتماعيا، عمل على تبديد التخوف تدريجيا، حتى نعمت شعوب ميثاق شمال الأطلسي، وشعوب معاهدة روما، بالازدهار الاقتصادي المتشارك والناجم عن تفكيك الحدود[1].

والواقع أن مناطق أخرى من العالم قد شهدت مسارات شبيهة، وتمتعت أيضا بنسب متفاوتة من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، المكتسب من حالة النظرة الليبرالية للحدود، وكلما اتسع نطاق النظام الليبرالي، كلما وجدت أطروحاته عن الحدود شرعية في تطبيقها، حتى انتشرت عمليات التكامل الإقليمي، والتعاون في مختلف الشؤون بين الدول، بشكل عابر للحدود، على صور جلية، والتي فيها أصبح ممكنا للدولة القيام باختصاصات، والتمتع بحقوق وفق القانون، لا وفق تويع القوة فحسب[2].

إذا كانت الحدود في العصر المركنتيلي أعطت السيادة المطلقة، وبنت شخصية للدولة القومية، فحدود العصر الليبرالي مفككة، ومتآكلة لدرجة، الانتقال الذي حدق مع الدبلوماسية الاقتصادية، ومفاوضات الدول مع الشركات العملاقة، والتي عرفت بالوحدات عابرة للقومية. منذ ما يقارب ربع قرن، كانت الباحثة البريطانية في حقل العلاقات الدولية، سوزان سترانج، قد بينت الأهمية الي اكتسبتها هذه الوحدات، مع الأهمية التي يمثلها عالم الأعمال في هذا الحقل، ومن بديهيات نشاط عالم الأعمال، التخلص من قوة الحدود، وتغير الفاعلون الدوليون بالفاعلين العالميين، وإذا فان انزياح قيمة الحدود، كان اجباريا لا اختياريا أمام وتيرة النمو والتبادلات المتدفقة. ان هذا الانزياح في مفهوم الحدود، ساهم في خلق فاعلين جدد لهم السلطة، والقوة في نظام العالم الاقتصادي.[3]

لقد كان الانتشار سريعا، لقد غيرت الثورة الليبرالية في المفاهيم، وعندما بدا واضحا انتصار النظام الليبرالي، تزايد حجم النشاط الاقتصادي، مع أطروحات الكلاسيكية الاقتصادية، وتغير معها المفهوم والأهمية من الحدود معا، الى مفهوم مرن وأهمية أقل مما كانت تعطيه له المرحلة المركنتيلية. حيث أن المكاسب من التحرير تبدو واعدة بشكل مغر، كما بدا جليا ان النظام الذي كانت كثير من الدول تخشاه، وتضع حدودا أمامه، بل تقوي من الإجراءات الحدودية ضده، ها هي منذ نهاية الثنائية في النظام تسارع الى ربط علاقات أقوى به.

لقد عملت الدول بسرعة على هدم الإجراءات الحدودية التي كانت تعتقد بقوتها، وقدرتها على توفير الأمن والرفاه المنشودين، وفي مشهد يبدي محدودية قوة الدولة أمام ما نتج عن هدم هذه الإجراءات، فان رأسمال الوحدات العابرة للقومية (عابرة للحدود)، يطلب مزيدا من الاندماج في النظام الليبرالي، وعلى كل من يريد الاستفادة، أن يزيل الإجراءات الحدودية المانعة لانتقال السلع ورأس المال[4]. لقد كان مشهدا دراماتيكيا، حيث تسارع الهدم في

---

(1) Ibid p. 4.
(2) Ibid p. 4.
3)-Milan Babic, Jan Fichtner & Eelke M. Heemskerk. **States versus Corporations: Rethinking the Power of** VOL. 52, **Business in International Politics**. The International Spectator Italian Journal of International Affairs. (NO. 4, pp.20–43 p. 21.
4- TIMELINE: AN UP-TO-DATE GUIDE. Peterson Institute for International Economics Updated September 24, 2018, P.3.

مناطق إقليمية عدة، في سباق حام وسعي الى تحصيل ولو النذر القليل من رأس المال هذا، لأنه يوفر متطلبات الرفاه، ويساعد في الولوج الى الأسواق الدولية[1].

قد يقول رأي من الواقعية، بأن الحدود بالرغم من تغير النظام، ماتزال على نفس القدسية، أو الأهمية، لكن التحليل ليس هدفه التخيير بين مذهب واخر، فلكل مرتكزاته وأهدافه، ولا نريد جدلا عقيما في هذا، بقدر ما كان الهدف هو الالتفات الى مناهج تحليل، وأطروحات على قدر كبير من الأهمية، تم اهمالها، بسبب اهتمام بالغ بأطروحات مدرسة دون غيرها.

لقد فتح رأس المال الحدود، بفتحه الأسواق، من كل المستويات، الأسواق المالية، أسواق السلع والخدمات، ومن أجل تعظيم فهمنا لدور عالم الأعمال في العلاقات الدولية-العالمية، فان حوارا واقعيا- ليبراليا، أصبح لازما، الرأسمالية العالمية توزع القوة بين الأمم، تم دق ناقوس التحول، الدولة الامة ليست من يقوم بهذا الدور، على الأقل ليس لوحدها، لقد تهاوت إجراءاتها الحدودية، رأس المال المدمر للحدود، لم يعد من الواقعي اهمال دوره وقدرته في التأثير على السياسات الخارجية، بل وحت النظم الفرعية الداخلية، لقد غير حتى الدولة بحد ذاتها وحد من اختصاصها[2].

وبالتالي نخلص الى أن الانتصار الليبرالي، قد بين أن ازالة الإجراءات الحدودية، أكثر أهمية من ابقاءها، وأن القوة المكتسبة من التبادل والتجارة، كنواتج الأمن التعاوني، والازدهار المتبادل، والتبادل ذو المكاسب الموزعة، هي أكثر أهمية. بل ان الأمن القومي قابل للتحقق، فقط بالقوة الاقتصادية، وهي في معظم مكوناتها مكتسبة من التحرير وزيادة العبور للحدود[3].

4-_مذهب التحليل الوظيفي:

في أطروحاته الأولى كان التحليل الوظيفي، أكثر من غيره وضوحا في النظر الى الحدود السياسية بين الدول، حيث بين ديفيد ميتراني، كيف للحدود أن تتحول الى بوثقه تعاون بين الدول الأوربية، بدلا من محور صراع وحرب. يمكن لذلك أن يتحقق بفعل المنظمات غير التابعة للدولة، وهنا اعتماد واضح لعبور الحدود على تفاعلات اجتماعية، قابلة للتوسع والانتشار[4]، ويمكنها أن تشمل عدة مناحي من الحياة العامة للشعوب.

لقد كان الإطار الهادف لأطروحات الوظيفية الأولى، ملتزما بالبحث عن السلام عبر الحدود القومية، أي سلام عالمي، انطلاقا من حدود الدول، وأصر على قدرة أي عمل غير رسمي وغير سياسي عبر الحدود على تغيير نظرة الأمم للحدود وبالتالي تغير الأهمية الجيوسياسية لها، وبالرغم من النظرة الطوباوية التي سيقت عن مثل هذا التنظير، الا

(1) Milan Babic. Op. Cit. p. 22.
(2) Ibid. p. 23. -
(3)Robert Jackson, G. Sorensen. Op. Cit. p. 63.
(4)- Kamil wolski. **Wider Europe, Greater Europe? David Mitrany on European Security Order**. JCMS 2017 Volume 55. Number 3. pp. 645–661. P. 646.

أن صيغا من المؤسسات العابرة للحدود، قد وجدت طريقها الى الواقع، فضلا عن الانسياب الذي ميز ما بعد الحرب الكبرى، بالاطراد والتسارع[1].

لقد وضح تحليل ميتراني صعوبات النزعة نحو السلام في العالم، بمختلف الإجراءات التي كانت النظم الدولية تتخذها، تاريخيا لم تنجح في إطالة فترة حرجة، بل كانت في ظل عدم توازن، وينطلق هذا كله من "عبادة الحدود السياسية" بحسب تعبيره، والتي كانت المانع الأكبر لتأسيس "مجتمع دولي"، وفي تحليله التوجه نحو تشكيل حكم عالمي، يعتمد انتشار المصالح عابرة للحدود، والمترابطة بشكل يستدعي مزيدا من التفاعل الايجابي، لا مزيدا من عبادة الحدود السياسية[2].

وبعدها في الموجة الموالية، أي في ظل الوظيفية الجديد، نجد تأكيدا على الدعوة الميترانية للكفران بقدسية الحدود، بل والذهاب بعيدا، فوفق مسار سياسي يمكن للدول التخلص من "وثنية الحدود"، وخلق المركز السياسي الجديد للولاء، وفقط وفق هذا المسار سيتوقف الناس، بما فيها النخبة السياسية عن استخدام الحدود للأغراض الشعبوية، والوصول الى السلطة، وغيرها من عمليات تغذية النزاعات القومية عبر الحدود[3].

إذا كان هدف مسار العمليات الإقليمية هو خلق هذا المركز صاحب الولاءات السياسية والانتماء، فذلك بكل تأكيد يمر عبر تحرير الحدود من قيود عبور الأشخاص، والسلع والخدمات، وفي غضون ذلك يعبر أيضا ما هب ودب من الفكر والعقائد، والتي من ضمنها ما يدعو الى تكريس الجماعة الإقليمية، وتدعيم كيانها عن طريق الأمن الجماعي (الجماعة الأمنية)، ودون تردد فهذه الجماعة لن تتكون دون اعتماد اقتصادي متبادل مسبق، وهو بذاته مسار يعمل على التقليل من الأهمية الجيوسياسية للحدود[4].

يتجه التحليل الوظيفي، في مرحلة العولمة الى اعتبار العبور الذي يتم عبر الحدود بين الدول، قد أصبح مسألة لا تجد حلا من قبل دولة واحدة، ولا تستطيع بقدراتها الذاتية أن تواجه ما يترتب عن عملية العبور، من الاثار بجانب الشؤون الأمنية، الاقتصادية، الثقافية، وغيرها[5].

وينطلق هذا التحليل من أن هناك تناقضا يظهر بين نزعتين لدى الدول، وتتمثل الأولى في الدافع نحو التعاون الاقليمي، تلمس الدول المكاسب المادية من التعاون الاقتصادي، والتبادل التجاري، وتدفق رؤوس الأموال، بما يعني ازالة للحدود، أو التقليص من أهميتها.

ويصبح الأمن أيضا مسألة تعاونية، حيث كان أمنا قوميا أو داخليا، فان تداعيات التعاون الاقتصادي الاقليمي، تنتشر لتؤسس السياسة الأمنية الاقليمية. ويعني أنه ليست الحدود من يمنع المجرمين، أو مصادر التهديد الأخرى من

MIHAI ALEXANDRESCU. **David Mitrany: From Federalism to Functionalism**. TRANSYLVANIAN
-[1]REVIEW • VOL. XVI, NO. 1 (SPRING 2007). Pp. 20-33. P. 22.
[2]Ibid p. 23. -
--Arne Niemann. **Neo-functionalism**. https://www.researchgate.net/publication/330259562_Neo-functionalism.
[3] P. 3. Visit: 25/08/2020.
[4] Ibid. p. 4. -
[5] -Robert Jackson. Op. Cit. p 63.

العبور، ولكن التعاون وبناء السياسة الأمنية الاقليمية هو من يفعل. وهنا يظهر الأمن التعاوني، كمؤشر على أهمية ازالة الحدود[1].

بينما تتمثل النزعة الثانية، في الرفض وعدم التعاون في مسألة انتقال الأفراد، حيث أن التجارة جيدة، وكلما ازداد تدفقها كلما انعكس على أداء اقتصادي جيد، ولكن انتقال الأفراد، يكون محفوفا بعبور المجرمين، والارهابيين، والمبشرين بثقافات وعقائد غريبة، وعليه تنغمس الدول في مسار مواز لمسار التعاون الاقليمي، يتمثل في البحث عن الأمن، عن طريق الحدود[2]. ودون أن نعتبر ذلك مبررا لبزوغ النزعات الشعبوية في عقب الأزمة المالية العالمية، يمكن أن نعتبر الدعوة من جديد الى حالة "عبادة الحدود السياسية بتعبير ميتراني، ليست سوى تعبير عن افلاس سياسي لتيارات وأيديولوجيات، لم تعد تقنع بقدر ما تدق النواقيس، وتبث الفزع، من بعض العوامل، أبرزها التطور الاجتماعي، والرفاه الاقتصادي المكتسب عن طريق تذليل عقبات الحدود امام التبادل والاعتماد المتبادل[3].

5- أسباب وتداعيات "الأمن عن طريق الحدود":

بينت الفترة اللاحقة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، حقيقة استعداد الدول القومية، لتغليب ايجابيات الشعور بالأمن، على المكاسب المادية الملموسة لتعاون الاقتصادي، على المستويين العالمي وكذلك الاقليمي، حيث أن المسألة لم تكن واردة قبل الهجمات، حيث بالرغم من عبور المجرمين والمبشرين، الا ان المكاسب المادية للتعاون، كانت أكبر بكثير من أن تجعل الدول، تفكر في امكانية العودة الى الوراء، وغلق الحدود بحجج لا تبدو متماشية، لا مع الفوائد المحصلة من حرية التجارة، ولا مع المعطيات الأخرى للقرن الذي نعيشه[4].

لقد سيقت حجج امكانية انتقال الجريمة المنظمة، وانتقال المنظمات الارهابية، وعبور الثقافات والأديان المختلفة، ولكل هذه الاعتبارات، ما يترتب عنه من التأثيرات على المجتمع وانسجامه، وعلى عموم السلم المجتمعي.

وفي مرحلة الأزمة الاقتصادية العالمية، وفي ظل المعاناة التي عاشتها التيارات اليمينية، بعدم سيطرتها على السلطة، وعدم قدرتها على اقناع الشعوب بهواجس الأمن القادمة غبر الحدود، وجدت هذه التيارات الفرصة لتقديم خطاب يعيد للحدود قدسيتها التي فقدتها عبر فترات، ولحقبة زمنية طويلة[5].

لقد كانت هذه التيارات السياسية الثقافية، شاهدة على مسار تفكيك الحدود، وعلى منجزات مسارات التكامل الإقليمي، وبثت أيديولوجيا معادية لكثير من محتوى مسارات التكامل هذه، ومع ذلك لم يعرف أي مسار انتكاسة، أو عودة عن الإنجازات المحصلة، لقد اكتسبت تجربة التعاون والتكامل الأوربية، الية وفقها يتدعم مسار إزالة الحدود، كلما ظهرت التيارات المعادية له، وقد عرف بمسار التعلم. ويفسر لنا هذا بأنه ليس هناك فرصة للتخلي عن الملموس من التفكك في الحدود، لصالح العودة الى ما قبل الليبرالية، أو حتى الى ما قبل الحرب العالمية الثانية[6].

---

(1) Haas, Ernst B. **beyond the Nation-State: Functionalism and International Organization**. Stanford University Press. CA. 1964. P. 07.

(2) Ibid. p. 13. -

(3) Ibid. p. 13. -

(4) Chunding Li, Chuantian He & Chuangwei Lin (2018) **Economic Impacts of the Possible China–US Trade War,Emerging Markets Finance and Trade**, 54:7, 1557-1577. P. 1578.

(5) Ibid. p. -

(6) Ibid. p. 1578.-

يزداد التأرجح والاستقطاب بين النزعتين، وخصوصا بعد انتقال المشاكل العابرة للحدود، الى الصدارة في اهتمامات الدول، فزيادة عن هجمات سبتمبر، تعرضت اوروبا الى هزات مماثلة، جعلها تعيد النظر في تعاونها السياسية والأمنية، فبالإضافة الى هجمات باريس 2015، ومولمبيك في بلجيكا 2016، وتدفق المهاجرين من الشرق، ومن الجنوب، قد وضعت السياسات التعاونية الاوربية، في موضع اختبار، لم تكن نتائجه لتبتعد عن الواقعية، كما لم يكن بإمكانها التخلي عن مكاسب عظيمة وفرها التعاون الاقتصادي الاقليمي، الذي مثل الصفر حدود. [1]

الخاتمة:

يمكن التأكيد على أن حالة الحدود لطالما انطبعت بنمط النظام الدولي السائد، وطبيعة العلاقات الدولية المتميزة في كل مرحلة، وأن أهميتها الجيوسياسية بمثل ما اكتسبتها عبر حقب مختلفة، فهي بدأت في فقدانها كذلك عبر حقب متعددة، وفي كل مرحلة كانت الدوافع الأمنية كابحة، في حين البحث عن الأسواق والثروة دافعا نحو التخلص من إجراءاتها.

ستبقى سياسات الدول رهينة لظروف العودة الى حدود قوية، بالنظر لعدم تسوية نزاعات معينة لها نذر بالتصعيد، أو التداعيات غير المحسوبة، وبالتالي ففي عصر العولمة، والتدفق الهائل للمعلومات، وزيادة الترابط في الاقتصاد العالمي، وتشابك المصالح، بين الامم على المستوى العالمي، ناهيك عن المستوى الاقليمي، كنوع من البيئة التي تجد التيارات القومية ومنظريها، قدرة على اعادة الأهمية السياسية والاقتصادية، والأمنية للحدود، بالرغم من أن المنهج الوظيفي يؤكد على ذوبان هذه الحدود، وأن كل المسائل الناتجة ستكون دافعا للأمم لمزيد من التعاون حولها.

إذا كان الانتشار المعروف في المنهج الوظيفي، يجد من الدول والمسارات التكاملية الاقليمية، من يتبناه في سياساته، الا أن العجز عن ادارة مسائل الجريمة، والارهاب، والهجرة، تحد من الافراط في التفاؤل بأهمية المكاسب الملموسة من التعاون، بمقابل شعور الخوف والانكشاف الذي تغلظه أيديولوجيا اليمين، والمحافظين، والكيانات التي غالبا ما تفشل في الوصول الى السلطة، أو السيطرة عليها. ويمكن تلخيص ذلك في كون:

ان اختيار الامم لليقين، ليس معناه الاختيار ما بين التخلي عن عوائد تفكيك الحدود، أو الأمن، بل ان تعقد مفهوم الأمن في المرحلة الراهنة، لم يعد ممكنا فيه فصل الاقتصادي عن السياسي، أو الثقافي، انها مسارات منسجمة، متبادلة التفاعل ومن هذا التفاعل تنتج الأمن بالمفهوم المعاصر.

ان مقولة "حدود قوية أمة امنة" في الواقع بينت أن الصين قد عملت على التسوية السلمية، والتعاون على فض النزاعات على حدودها، مفضلة في ذلك التدفق المتزايد للسلع والرساميل بها وبين المناطق النزاعية على حدودها، مقابل أي صيغة أخرى يمكن أن تبدد من فرص التمتع بعائدات التعاون على الحدود.

[1]--Michael Minkenberg. **Pattern, Process, Policies: Conceptualizing Radical Right Impact**. https://ecpr.eu/Filestore/PaperProposal/37f31939-2ecb-4a71-9026-928ef890c1ed.pdf visit:25/08/2020.

الامن عن طريق الحدود محكمة الاقفال هو خيار الولايات المتحدة حاليا، ويوجد جدل واسع داخل الولايات المتحدة، حول ما إذا كان ذلك فعلا خيارا استراتيجيا للمصالح الأمريكية، أم أنه رؤية نخبة يمينية، سيحدث بعدها العودة الى الخيارات الاعتيادية، كاتفاق نافتا مثلا.

ان الامم تختار التعاون مهما أنتجت عمليات التحرير والتعاون من أزمات، او تهديدات، فلا يمكن التخلي عن مكاسبهما العظيمة، فبمثل ما حدث التعاون الاقتصادي، ينشأ التعاون حول الجريمة العابرة، الارهاب العابر، الهجرة العابرة، وغيرها من العوامل التي تغذي خطابا أيديولوجيا لا يعبر سوى عن خيبات الهزائم في الانتخابات العامة.

لقد كان طبيعيا أن التعاون الاقتصادي الإقليمي الذي يزيل الحدود، مسارا لنشأة السياسة الامنية الإقليمية، وهي الإطار المشترك لأية جماعة سياسية، للسيطرة على النواتج السلبية من تفكيك الحدود.

قائمة المراجع

1-الكتب:

1- Jackson Robert, Georg Sørensen. **Introduction to International Relations: Theories and Approaches**. OUP Oxford. 2015.
2- Haas, Ernst B. **beyond the Nation-State: Functionalism and International Organization**. Stanford University Press. CA. 1964.

2-المجلات:

1- Starr, Harvey, and Benjamin A. Most. "**The Substance and Study of Borders in International Relations Research**." *International Studies Quarterly*, vol. 20, no. 4, 1976, pp. 581–620.
2- Kerry Goettlich **The rise of linear borders in world politics**. European Journal of International Relations. 2019, Vol. 25(1) 203–228. p. 203.
3- George Costas Georgiou. **From Mercantilism to Exclusive Economic Zones: How Nation-States Have Laid Claim to the World's Resources.** Mediterranean Quarterly 27(3). Pp. 6-37.
4- Christopher Rudolph**. Sovereignty and Territorial Borders in a Global Age**. International Studies Review. Vol. 7, No. 1 (Mar., 2005), pp. 1-20.
5- Milan Babic, Jan Fichtner & Eelke M. Heemskerk. **States versus Corporations: Rethinking the Power of Business in International Politics**. The International Spectator Italian Journal of International Affairs. VOL. 52, NO. 4, pp.20–43.
6- Kamil Zwolski. **Wider Europe, Greater Europe? David Mitrany on European Security Order**. JCMS 2017 Volume 55. Number 3. pp. 645–661.
7- Mihai Alexenderlescu. **David Mitrany: From Federalism to Functionalism**. TRANSYLVANIAN REVIEW • VOL. XVI, NO. 1 (SPRING 2007). Pp. 20-33.
8- Chunding Li, Chuantian He & Chuangwei Lin (2018) Economic Impacts of the Possible China–US Trade War,Emerging Markets Finance and Trade, 54:7, 1557-1577. P. 1578.

التقارير:

1-timeline: **an up-to-date guide**. peterson institute for international economics updated september 24, 2018.

3-المواقع الالكترونية:

1- Michael Minkenberg. **Pattern, Process, Policies: Conceptualizing Radical Right Impact**. https://ecpr.eu/Filestore/PaperProposal/37f31939-2ecb-4a71-9026-928ef890c1ed.pdf visit:25/08/2020.

2- Arne Niemann. Neo-functionalism. https://www.researchgate.net/publication/330259562_Neo-functionalism. P. 3. Visit: 25/08/2020.

3- Hans kundnan. **What is the Liberal International Order?. Liberal International Order Project** . the G.M.F. https://www.gmfus.org/publications/what-liberal-international-order visit 21/04/2021.

4- Starr, Harvey, and Benjamin A. Most. "**The Substance and Study of Borders in International Relations Research**." *International Studies Quarterly*, vol. 20, no. 4, 1976, pp. 581–620. *JSTOR*, www.jstor.org/stable/2600341. Accessed 25 Sept. 2020. Visit:26/09/2020.